No. 39915

Netherlands
and
Tunisia

Agreement on encouragement and reciprocal protection of investments between tbe Kingdom of the Netherlands and the Repuhlic of Tunisia (with protocol). The Hagne, 11 May 1998

Entry into force: *1 August 1999 by notification, in accordance with article 12*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Netherlands, 4 February 2004*

Pays-Bas
et
Tunisie

Accord relatif à l'encouragement et à la protection réciproque des invcstissements entre lc Royaume des Pays-Bas et la Répnblique de Tunisie (avec protocole). La Haye, 11 mai 1998

Entréc en vigueur : *1er août 1999 par notification, conformément à l'article 12*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Pays-Bas, 4 février 2004*

بروتوكو للاتفاق المبرم
بين مملكة هولندا و الجمهورية التونيسة
المتعلق بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات

عند التوقيع على هذا الاتفاق بين مملكة هولندا و الجمهورية التونسية المتعلق بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات وافق المفوضون الموقعون أسفله على الأحكام التالية التي يجب اعتبارها جزءا لا يتجزأ من الاتفاق.

المادة 4 (مكرر):

يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين في سن القوانين و التراتيب التي:

(أ) تلزم بتصريح تحويل العملات
(ب) تتعلق بفرض الضرائب على الدخل.

و يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين بالاضافة إلى ذلك حماية حقوق الدائنين أو ضمان تنفيذ الاحكام في الدعاوي المعروضة على القضاء و ذلك بتطبيق عادل و غير تمييزي لتشريعه.

على أنه لا يمكن لهذه القوانين و التراتيب فيما يتعلق بمتطلباتها أو تطبيقها أن تخالف مبدأي الحرية المطلقة و عدم تأجيل التحويل اللذين تم ضمانهما في هذا الاتفاق.

عن مملكة هولندا

عن الجمهورية التونسية

وإشهادا على ذلك تم إمضاء هذا الاتفاق من قبل الممضين أسفله الذين منحوا الصلاحيات اللازمة لهذا الغرض.

حرر بلاهاي في11 ماي 1998،

في نسختين أصليتين باللغات الهولندية و العربية والانقليزية والنصوص الثلاثة لها نفس قوة الاعتماد، وفي حالة اختلاف في التفسير يتم اعتماد النص باللغة الانقليزية.

عن مملكة هولندا

عن الجمهورية التونسية

2 - يمدد ضمنيا في صلاحية هذا الاتفاق لفترات بخمسة عشرة سنة مالم يتم الإعلام بانهاء العمل به من قبل أي من الطرفين المتعاقدين قبل تاريخ انتهاء صلاحيته بستة أشهر على الأقل ويحتفظ كل طرف متعاقد بحقه في إنهاء الاتفاق بإعلام كتابي قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء المدة الجارية للصلاحية.

3 - بالنسبة للاستثمارات المنجزة قبل تاريخ إنهاء هذا الاتفاق تبقى المواد السالفة الذكر سارية المفعول لمدة أخرى بخمسة عشرة سنة ابتداءً من التاريخ المذكور.

4 - مع مراعاة الفترة المنصوص عليها بالفقرة (2) من هذه المادة، يحق لمملكة هولندا إنهاء تطبيق هذا الاتفاق بالنسبة لأي جزء من المملكة بشكل مستقل لكل جزء.

5 - يلغى الاتفاق الذي تم عقده بين الطرفين المتعاقدين والمتعلق بتشجيع استثمارات رؤوس الأموال وحماية الملكية وكذلك الرسائل الموقع عليها بتونس في 3 ماي 1963 كما تم تنقيحها في 1971 عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

وتبقى النزاعات القائمة قبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ منظمة بالاتفاق الممضي في 23 ماي 1963.

5 - تأخذ هيئة التحكيم قراراتها على أساس احترام القانون، ويمكن للهيئة قبل أن تأخذ قرارتها وفي أي مرحلة من مجرى الاجراءات، الاقتراح على الطرفين المتعاقدين تسوية النزاع بالطرق الودية. لا تمنع الأحكام السالفة الذكرمن تسوية النزاع بانصاف إذا اتفق الطرفان المتعاقدان على ذلك.

6 - في غياب اتفاق آخر بين الطرفين المتعاقدين تحدد هيئة التحكيم الاجراءات الخاصة بها.

7 - تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات، وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة بالنسبة للطرفين المتعاقدين.

المادة 11

بالنسبة لمملكة هولندا، وما لم ينص الاشعار الكتابي المنصوص عليه بالفقرة (1) من المادة (12) على غير ذلك، ينطبق هذا الاتفاق على الجزء الأوروبي للمملكة وجزر لأنتيل الهولندية وآروبة.

المادة 12

1 - يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في اليوم الأول من الشهر الثاني الذي يلي التاريخ الذي يعلم به كتابيا كل طرف متعاقد الآخر بأن الاجراءات الدستورية اللازمة لهذا الغرض قد تم استيفائها، ويبقى نافذ المفعول لمدة خمسة عشرة سنة.

المادة 10

1 - إذا تعذرت تسوية أي نزاع ينشأ بين الطرفين المتعاقدين متعلق بتفسير أو بتطبيق هذا الاتفاق خلال مدة معقولة من الزمن عن طريق المفاوضات الديبلوماسية وفي غياب اتفاق آخر فإنه يتم عرضه بطلب من أي من الطرفين المتعاقد على هيئة تحكيم تتكون من ثلاثة أعضاء يعين كل طرف متعاقد حكما ويعين هذان الحكمان حكما ثالثا رئيسا للهيئة يكون من مواطني دولة أخرى .

2 - إذا لم يقم أحد الطرفين المتعاقدين بتعيين حكمه خلال شهرين بعد دعوته من قبل الطرف المتعاقد الآخر للقيام بذلك يمكن للطرف المتعاقد الأخير دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيينات اللازمة.

3 - إذا لم يصل الحكمان الى اتفاق بخصوص اختيار الحكم الثالث خلال الشهرين اللذين يليا تعيينهما يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية للقيام بالتعيين اللازم.

4 - إذا تعذر في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين (2) و (3) من هذه المادة على رئيس محكمة العدل الدولية القيام بتلك المهمة أوكان حاملا لجنسية أي من الطرفين المتعاقدين، يدعى نائب الرئيس للقيام بالتعيينات اللازمة، وإذا تعذر على نائب الرئيس القيام بتلك المهمة أو كان حاملا لجنسية لأي من الطرفين المتعاقدين يدعى عضو محكمة العدل الدولية الاكثر اقدمية والذي لا يحمل جنسية أي من الطرفين المتعاقدين للقيام بالتعيين اللازم.

المادة 7

إذا تم تامين استثمارات مواطن طرف متعاقد ضد المخاطر غير التجارية، او ينجم عنها دفع تعويض بطريقة اخرى طبقا لنظام تم وضعه بمقتضى قانون أو ترتيب أو عقد حكومي، فإنه يجب على الطرف المتعاقد الآخر الاعتراف بأي حلول للمؤمن أو معيد التأمين أو الوكالة التي يعينها الطرف المتعاقد الأول محل المواطن سالف الذكر فيما يخص حقوقه وذلك في حدود الضمان المذكور أو أي تعويض آخر تم منحه.

المادة 8

يقبل كل طرف متعاقد بمقتضى هذا الإتفاق عرض أي نزاع قانوني ينشأ بينه وبين مواطن الطرف المتعاقد الآخر بخصوص استثمار ينجزه ذلك المواطن على تراب الطرف المتعاقد الأول، على المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات عن طريق التوفيق أو التحكيم بمقتضى الاتفاقية المتعلقة بتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات التي تنشأ بين دول ومواطني دول أخرى والمعروضة للتوقيع بواشنطن في 18 مارس 1965، ويجب معاملة الشخص المعنوي، مواطن طرف متعاقد والمراقب قبل حصول النزاع من قبل مواطني الطرف المتعاقد الآخر، كمواطن هذا الطرف المتعاقد الأخير وذلك لأغراض هذه الاتفاقية وطبقا للمادة 25 (2)(ب) منها.

المادة 9

تنطبق أحكام هذا الاتفاق على كل الاستثمارات التي تم القيام بها طبقة لقوانين وتراتيب الطرف المتعاقد الذي أقيمت تلك الاستثمارات بترابه بعد غرة جانفي 1957.

أ - يتم اتخاذ تلك الاجراءات لفائدة المصلحة العامة وطبقا للصيغة التي ينص عليها القانون.

ب - تكون الاجراءات غير تمييزية

ج - تتخذ الاجراءات مقابل تعويض عادل، وذلك التعويض يجب أن :

- يمثل القيمة الحقيقية للاستثمارات المتضررة وأن يدفع وأن يكون قابلا للتحويل بدون تأخير إلى تراب الطرف المتعاقد الذي ينتمي إليه المطالب أو إلى اي بلد آخر يتم الاتفاق عليه بين المطالب والطرف المتعاقد الذي قام بالانتزاع،

- يتضمن مبلغا مناسبا لتعويض أي تأخير في الدفع يمكن أن يحصل ابتداءً من تاريخ الانتزاع حتى تاريخ الدفع الحقيقي على أن لا يعتبر المواطن بعدل مسؤولا عن هذا التأخير.

د - يضمن الطرفان المتعاقدان اجراء التحويل المنصوص عليه بالفقرة (ج) بالعملة القابلة للتحويل التي يختارها المطالبون.

المادة 6

ينتفع مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين الذين تتعرض استثماراتهم المنجزة بتراب الطرف المتعاقد الآخر إلى خسائر ناتجة عن حرب أو نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارئ قومية أو اضطرابات أهلية أو فتنة أو عصيان بمعاملة لا تقل أفضلية عن المعاملة الممنوحة من قبل هذا الطرف المتعاقد الأخير لمواطنيه أو لمواطني دولة أخرى على أن تمنح المعاملة الأكثر أفضلية منهما للمواطنين المعنيين، وذلك فيما يخص الارجاع وجبر الضرر والتعويض أو أية صورة أخرى من صور التسوية.

5 - إذا نص قانون أي من الطرفين المتعاقدين أوالتزامات القانون الدولي الراهنة أو التي سيتم إقرارها لاحقا بين الطرفين المتعاقدين، فضلا عن هذا الاتفاق، على ترتيب عام أو خاص يمنح استثمارات مواطني الطرف المتعاقد الآخر معاملة أكثر أفضلية من المعاملة المنصوص عليها بمقتضى هذا الاتفاق، فإن هذه الأحكام الأكثر أفضلية تكون لها الاولوية على مقتضيات هذا الاتفاق.

المادة 4

يضمن الطرفان المتعاقدان امكانية تحويل المدفوعات المتعلقة باستثمار، وتنجز التحويلات بعملة قابلة للتحويل وبدون قيد أو تأخير. وتشمل هذه التحويلات خاصة وبدون حصر :

أ - المرابيح والفوائد والمرابيح الموزعة على الاسهم والمداخيل الجارية الأخرى.

ب - المبالغ اللازمة لإستغلال وصيانة وتنمية استثمار

ج - المبالغ الازمة لتسديد القروض

د - الإتاوات والمكافآت

هـ - حصة مناسبة من أجور الأشخاص الطبيعيين

و - محصول بيع أو تصفية الاستثمار

ي - المدفوعات طبقا لأحكام المادة 6

المادة 5

لا يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين اتخاذ اية اجراءات لتأميم أو انتزاع استثمار مواطن الطرف المتعاقد الأخر أو إخضاعها لأي إجراء له نتيجة مشابهة إلا إذا توفرت الشروط التالية :

المادة 3

1 - يضمن كل طرف متعاقد معاملة عادلة ومنصفة لاستثمارات مواطني الطرف المتعاقد الأخر ولا يمكن له الاخلال بواسطة اجراءات غير معقولة أو تمييزية بنشاط تلك الاستثمارات أو ادارتها أوصيانتها أواستعمالها أو الانتفاع بها او احالتها من قبل هؤولاء المواطنين، ويمنح كل طرف متعاقد تلك الاستثمارات حماية وأمن تامين.

2 - وبصفة خاصة يمنح كل طرف متعاقد تلك الاستثمارات معاملة لا تكون في أي حال أقل أفضلية من المعاملة الممنوحة لاستثمارات مواطنيه أو لاستثمارات مواطني أية دولة أخرى على أن تمنح المعاملة الأكثر أفضلية بالنسبة للمواطن المعني.

3 - إذا منح طرف متعاقد امتيازات خاصة لفائدة مواطني أية دولة أخرى :

أ - بموجب اتفاقات تقيم اتحادات جمركية أو اقتصادية أومالية أومنظمات اقتصادية جهوية أو اتحادات مماثلة.

ب - على أساس اتفاقات مؤقتة تؤدي إلى تلك الاتحادات.

ج - بموجب اتفاق يتعلق بتفادي الازدواج الضريبي

د - على أساس المعاملة بالمثل في ميدان الضرائب،

فإن ذلك الطرف المتعاقد غير ملزم بمنح تلك الامتيازات لفائدة مواطني الطرف المتعاقد الآخر.

4 - يحترم كل طرف متعاقد أي التزام يكون قد التزم به في اطار استثمارات مواطني الطرف المتعاقد الآخر.

(I) الأملاك المنقولة والعقارات وكذلك كل حقوق عينية اخرى تتعلق بجميع أصناف الأصول،

(II) الحقوق الناتجة عن الأسهم والسندات وأي صيغ أخرى للمساهمة في الشركات ومؤسسات الشراكة.

(III) الديون أو الحقوق الناتجة عن أصول أخرى أو عن أية خدمات ذات قيمة اقتصادية

(VI) حقوق الملكية الفكرية والأساليب التقنية والشهرة التجارية والمهارات.

(V) الحقوق الممنوحة بموجب القانون العام أوبموجب عقد بما في ذلك حقوق التنقيب والبحث عن الموارد الطبيعية واستخراجها واستغلالها.

ب- تطلق عبارة «مواطنين» بالنسبة لكل طرف متعاقد على :

(I) الأشخاص الطبيعيين الحاملين لجنسية ذلك الطرف المتعاقد.

(II) الأشخاص المعنوية التي تم إنشاؤها طبقا لقانون ذلك الطرف المتعاقد

ج- تشمل عبارة «تراب» أي منطقة مجاورة للبحر الاقليمي والتي تعتبر طبقا للقانون الدولي منطقة اقتصادية خالصة أو جرف قار تابع حصرا للدولة المعنية وتمارس عليها هذه الدولة حقوق سيادية أو ولاية قضائية.

المادة 2

يشجع كل طرف متعاقد في اطار قوانينه وتراتيبه التعاون الاقتصادي وذلك بحماية الاستثمارات المنجزة على ترابه من قبل مواطني الطرف المتعاقد الآخر، ويقبل كل طرف متعاقد تلك الاستثمارات وذلك مع الاحتفاظ بحقه في ممارسة السلطات التي تسندها له قوانينه وتراتيبه.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفـــــاق
بيـن مملكة هولندا والجمهورية التونسية
للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

إن مملكة هولندا والجمهورية التونسية المشار إليهما فيما يلي «بالطرفين المتعاقدين»

رغبة منهما في توثيق روابط الصداقة العريقة وتطوير وتكثيف العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالخصوص فيما يتعلق بالاستثمارات التي يتم إنجازها من قبل مواطني أحد الطرفين المتعاقدين على تراب الطرف المتعاقد الآخر.

وإدراكا منهما بأن اتفاق حول المعاملة الممنوحة لتلك الاستثمارات من شأنه أن يشجع تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجية والتنمية الاقتصادية للطرفين المتعاقدين وبأن هذه المعاملة العادلة والمنصفة للاستثمار محبذة،

فقد اتفقتا على مايلي :

المادة 1

حسب مفهوم هذا الاتفاق :

أ- تطلق عبارة «استثمارات» على جميع أصناف الأصول المملوكة أو المراقبة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من قبل مواطني طرف متعاقد، وتشمل خاصة وبدون حصر :

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

Verdrag tussen het Koninkrijk der Nederlanden en de Republiek Tunesië inzake de bevordering en de wederzijdse bescherming van investeringen

Het Koninkrijk der Nederlanden

en

de Republiek Tunesië,

hierna te noemen de Verdragsluitende Partijen,

Geleid door de wens hun van oudsher bestaande vriendschapsbanden te versterken en de economische betrekkingen tussen hen uit te breiden en te intensiveren, met name wat investeringen door de onderdanen van de ene Verdragsluitende Partij op het grondgebied van de andere Verdragsluitende Partij betreft,

In het besef dat overeenstemming omtrent de aan dergelijke investeringen toe te kennen behandeling het kapitaalverkeer en de overdracht van technologie tussen, alsmede de economische ontwikkeling van de Verdragsluitende Partijen zal stimuleren, en dat een eerlijke en rechtvaardige behandeling van investeringen wenselijk is,

Zijn het volgende overeengekomen:

Artikel 1

Voor de toepassing van dit Verdrag:

a. wordt onder de term „investeringen" verstaan: alle soorten vermogensbestanddelen, in eigendom of onder al dan niet rechtstreeks toezicht, en in het bijzonder, doch niet uitsluitend:

i. roerende en onroerende zaken, alsmede alle andere zakelijke rechten met betrekking tot alle soorten vermogensbestanddelen;

ii. rechten ontleend aan aandelen, obligaties en andere soorten belangen in ondernemingen en gezamenlijke ondernemingen;

iii. aanspraken op geld, op andere vermogensbestanddelen of op iedere prestatie die economische waarde heeft;

iv. rechten op het gebied van de intellectuele eigendom, technische werkwijzen, goodwill en know-how;

v. rechten verleend krachtens het publiekrecht of bij overeenkomst, met inbegrip van rechten tot het opsporen, exploreren, ontginnen en winnen van natuurlijke rijkdommen;

b. omvat de term „onderdanen" met betrekking tot elk van beide Verdragsluitende Partijen:

i. natuurlijke personen die de nationaliteit van die Verdragsluitende Partij hebben;

ii. rechtspersonen die zijn opgericht krachtens het recht van die Verdragsluitende Partij.

c. omvat de term „grondgebied" mede de zeegebieden grenzend aan de kust van de betrokken Staat, voor zover die Staat overeenkomstig het internationale recht soevereine rechten of rechtsmacht in deze gebieden uitoefent.

Artikel 2

Elke Verdragsluitende Partij bevordert, binnen het kader van haar wetten en voorschriften, de economische samenwerking door middel van de bescherming op haar grondgebied van investeringen van onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij. Met inachtneming van het recht van elke Verdragsluitende Partij de door haar wetten of voorschriften verleende bevoegdheden uit te oefenen, laat elke Verdragsluitende Partij dergelijke investeringen toe.

Artikel 3

1. Elke Verdragsluitende Partij waarborgt een eerlijke en rechtvaardige bebandeling van de investeringen van onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij en belemmert niet, door onredelijke of discriminatoire maatregelen, de werking, het beheer, de instandhouding, het gebruik, het genot of de vervreemding daarvan door deze onderdanen. Elke Verdragsluitende Partij kent aan die investeringen volledige zekerheid en bescherming toe.

2. In het bijzonder kent elke Verdragsluitende Partij aan dergelijke investeringen een behandeling toe die in elk geval niet minder gunstig is dan die welke wordt toegekend aan investeringen van haar eigen onderdanen of aan investeringen van onderdanen van een derde Staat, naar gelang van wat het gunstigst is voor de betrokken onderdaan.

3. Indien een Verdragsluitende Partij onderdanen van een derde Staat bijzondere voordelen heeft toegekend

a. uit hoofde van overeenkomsten tot oprichting van douane-unies, economische unies, monetaire unies, regionale economische organisaties of soortgelijke instellingen;

b. op grond van interimovereenkomsten die tot zodanige unies of instellingen leiden;

c. krachtens een verdrag tot vermijding van dubbele belasting;

d. op basis van wederkerigheid met betrekking tot belastingheffing, is die Verdragsluitende Partij niet verplicht zodanige voordelen toe te kennen aan onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij.

4. Elke Verdragsluitende Partij komt alle verplichtingen na die zij is aangegaan met betrekking tot de behandeling van investeringen van onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij.

5. Indien naast dit Verdrag de wettelijke bepalingen van één van beide Verdragsluitende Partijen of verplichtingen krachtens internationaal recht die thans tussen de Verdragsluitende Partijen bestaan of op een later tijdstip onderling worden aangegaan, een algemene of bijzondere regeling bevatten op grond waarvan investeringen door onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij aanspraak kunnen maken op een behandeling die gunstiger is dan in dit Verdrag is voorzien, heeft een dergelijke regeling, in zoverre zij gunstiger is, voorrang boven dit Verdrag.

Artikel 4

De Verdragsluitende Partijen waarborgen dat betalingen die verband houden met een investering kunnen worden overgemaakt. De overmakingen geschieden in vrij inwisselbare valuta, zonder beperking of vertraging. Deze overmakingen omvatten in het bijzonder, doch niet uitsluitend:

a. winsten, interesten, dividenden en andere lopende inkomsten;

b. gelden nodig voor de werking, instandhouding en ontwikkeling van een investering;

c. gelden voor de terugbetaling van leningen;

d. royalty's of honoraria;

e. een redelijk deel van de inkomsten uit arbeid van natuurlijke personen;

f. de opbrengst van de verkoop of liquidatie van de investering;

g. betalingen uit hoofde van Artikel 6.

Artikel 5

Geen der Verdragsluitende Partijen neemt enige maatregel tot nationalisering of onteigening of enige maatregel van soortgelijke strekking, gericht tegen een investering van een onderdaan van de andere Verdragsluitende Partij, tenzij aan de volgende voorwaarden wordt voldaan:

a. de maatregelen worden genomen in het openbaar belang en met inachtneming van een behoorlijke rechtsgang;

b. de maatregelen zijn niet discriminatoir;

c. de maatregelen gaan vergezeld van een billijke schadeloosstelling. Deze schadeloosstelling

– dient de werkelijke waarde te vertegenwoordigen van de desbetreffende investeringen, en dient, wil zij doeltreffend zijn voor de gerechtigden, zonder vertraging te worden betaald en te kunnen worden overgemaakt naar het grondgebied van de Verdragsluitende Partij van de gerechtigden of naar een ander land, overeengekomen door de gerechtigden en de onteigenende Verdragsluitende Partij; en

– dient een bedrag te omvatten dat adequaat schadeloos stelt voor enige vertraging in de betaling die kan optreden tussen de datum van de

onteigening en de dag van de werkelijke betaling, mits de onderdaan redelijkerwijs niet aansprakelijk kan worden gesteld voor de vertraging in de betaling.

d. de Verdragsluitende Partijen garanderen dat de in onder c bedoelde overmaking in de door de gerechtigden gekozen vrij inwisselbare valuta zal worden gedaan.

Artikel 6

Aan onderdanen van de ene Verdragsluitende Partij die verliezen lijden met betrekking tot hun investeringen op het grondgebied van de andere Verdragsluitende Partij wegens oorlog of een ander gewapend conflict, revolutie, een nationale noodtoestand, opstand, oproer of ongeregeldheden, wordt door de laatstgenoemde Verdragsluitende Partij wat restitutie, schadevergoeding, schadeloosstelling of een andere regeling betreft, geen minder gunstige behandeling toegekend dan die welke die Verdragsluitende Partij toekent aan haar eigen onderdanen of aan onderdanen van een derde Staat, naar gelang van wat het gunstigst is voor de betrokken onderdanen.

Artikel 7

Indien de investeringen van een onderdaan van de ene Verdragsluitende Partij verzekerd zijn tegen niet-commerciële risico's of anderszins aanleiding geven tot de betaling van schadevergoeding ter zake van die investeringen krachtens een bij wet, voorschrift of overheidscontract ingesteld stelsel, wordt de subrogatie van de verzekeraar of de herverzekeraar of de door de ene Verdragsluitende Partij aangewezen instantie in de rechten van de bedoelde onderdaan, ingevolge de voorwaarden van deze verzekering of krachtens een andere gegeven schadeloosstelling, door de andere Verdragsluitende Partij erkend.

Artikel 8

Elke Verdragsluitende Partij stemt ermee in juridische geschillen die ontstaan tussen die Verdragsluitende Partij en een onderdaan van de andere Verdragsluitende Partij betreffende een investering van die onderdaan op het grondgebied van de eerstbedoelde Verdragsluitende Partij voor te leggen aan het Internationale Centrum voor de Beslechting van Investeringsgeschillen ter beslechting door bemiddeling of arbitrage krachtens het Verdrag inzake de beslechting van investeringsgeschillen tussen Staten en onderdanen van andere Staten, dat op 18 maart 1965 te Washington werd opengesteld voor ondertekening.

Een rechtspersoon die onderdaan is van de ene Verdragsluitende Partij en die, voordat een dergelijk geschil ontstaat, onder toezicht staat van onderdanen van de andere Verdragsluitende Partij, wordt in overeenstemming met artikel 25, tweede lid, onder b, van het Verdrag voor de toepassing van het Verdrag behandeld als onderdaan van de andere Verdragsluitende Partij.

Artikel 9

De bepalingen van dit Verdrag zijn van toepassing op alle investeringen die na 1 januari 1957 zijn gedaan in overeenstemming met de wetten en voorschriften van de Verdragsluitende Partij op het grondgebied waarvan de investeringen worden gedaan.

Artikel 10

1. Enig geschil tussen de Verdragsluitende Partijen betreffende de uitlegging of de toepassing van dit Verdrag dat niet binnen een redelijke termijn langs diplomatieke weg kan worden beslecht, wordt, tenzij de Partijen anders zijn overeengekomen, op verzoek van één van beide Verdragsluitende Partijen voorgelegd aan een uit drie leden samengesteld scheidsgerecht. Elke Verdragsluitende Partij benoemt één scheidsman en de twee aldus benoemde scheidsmannen benoemen te zamen een derde scheidsman, die geen onderdaan van een der Verdragsluitende Partijen is, tot hun voorzitter.

2. Indien één van beide Verdragsluitende Partijen nalaat haar scheidsman te benoemen en indien zij geen gevolg heeft gegeven aan het verzoek van de andere Verdragsluitende Partij binnen twee maanden tot deze benoeming over te gaan, kan de laatstgenoemde Partij de president van het Internationale Gerechtshof verzoeken de noodzakelijke benoeming te verrichten.

3. Indien de beide scheidsmannen niet binnen twee maanden na hun benoeming tot overeenstemming kunnen komen over de keuze van de derde scheidsman, kan elk der Verdragsluitende Partijen de President van het Internationale Gerechtshof verzoeken de noodzakelijke benoeming te verrichten.

4. Indien in de in het tweede en derde lid van dit artikel bedoelde gevallen de President van het Internationale Gerechtshof verhinderd is genoemde functie uit te oefenen, of onderdaan is van één van beide Verdragsluitende Partijen, wordt de Vice-President verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten. Indien de Vice-President verhinderd is genoemde functie uit te oefenen, of onderdaan is van één van beide Verdragsluitende Partijen, wordt het lid van het Gerechtshof dat het hoogst in anciënniteit is, beschikbaar is en geen onderdaan is van één der Verdragsluitende Partijen, verzocht de noodzakelijke benoemingen te verrichten.

5. Het scheidsgerecht doet uitspraak op basis van eerbiediging van het recht. Alvorens uitspraak te doen, kan het scheidsgerecht in elke stand van het geding een minnelijke schikking van het geschil aan de Verdragsluitende Partijen voorstellen. De voorgaande bepalingen doen geen afbreuk aan regeling van het geschil ex aequo et bono, indien de Partijen daarmee instemmen.

6. Tenzij de Verdragsluitende Partijen anders beslissen, stelt het scheidsgerecht zijn eigen procedureregels vast.

7. Het scheidsgerecht neemt zijn beslissing bij meerderheid van stemmen. Deze beslissing is onherroepelijk en bindend voor de Verdragsluitende Partijen.

Artikel 11

Wat betreft het Koninkrijk der Nederlanden is dit Verdrag van toepassing op het deel van het Rijk in Europa, de Nederlandse Antillen en Aruba, tenzij anders is bepaald in de in artikel 12, eerste lid, bedoelde mededeling.

Artikel 12

1. Dit Verdrag treedt in werking op de eerste dag van de tweede maand die volgt op de datum waarop de Verdragsluitende Partijen elkaar schriftelijk hebben medegedeeld dat aan hun grondwettelijk vereiste procedures is voldaan, en blijft van kracht voor een tijdvak van vijftien jaar.

2. Tenzij ten minste zes maanden voor de datum van het verstrijken van de geldigheidsduur door een van beide Verdragsluitende Partijen mededeling van beëindiging is gedaan, wordt dit Verdrag telkens stilzwijgend verlengd voor een tijdvak van vijftien jaar, waarbij elke Verdragsluitende Partij zich het recht voorbehoudt dit Verdrag te beëindigen met inachtneming van een opzegtermijn van ten minste zes maanden vóór de datum van het verstrijken van de lopende termijn van geldigheid.

3. Ten aanzien van investeringen die zijn gedaan vóór de datum van beëindiging van dit Verdrag, blijven de voorgaande artikelen van kracht gedurende een tijdvak van vijftien jaar vanaf die datum.

4. Met inachtneming van de in het tweede lid van dit artikel genoemde termijn is het Koninkrijk der Nederlanden gerechtigd de toepassing van dit Verdrag ten aanzien van een deel van het Koninkrijk afzonderlijk te beëindigen.

5. Bij de inwerkingtreding van dit Verdrag wordt de tussen de Verdragsluitende Partijen gesloten Overeenkomst inzake de bevordering van kapitaalinvesteringen en de bescherming van de eigendom, met briefwisseling, ondertekend te Tunis op 23 mei 1963, zoals gewijzigd in 1971, beëindigd en vervangen door het onderhavige Verdrag.
Op geschillen die zijn ontstaan vóór de inwerkingtreding van dit Verdrag blijft de Overeenkomst van 23 mei 1963 van toepassing.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondertekenende vertegenwoordigers, daartoe naar behoren gemachtigd, dit Verdrag hebben ondertekend.

GEDAAN in tweevoud te 's-Gravenhage op 11 mei 1998 in de Nederlandse, de Arabische en de Engelse taal, zijnde de drie teksten gelijkelijk authentiek. In geval van verschil in uitlegging is de Engelse tekst doorslaggevend.

Voor het Koninkrijk der Nederlanden,

A. VAN DOK-VAN WEELE

Voor de Republiek Tunesië,

MOHAMED BACHROUCH

Protocol bij het Verdrag tussen het Koninkrijk der Nederlanden en de Republiek Tunesië inzake de bevordering en de wederzijdse bescherming van investeringen

Bij de ondertekening van het Verdrag tussen het Koninkrijk der Nederlanden en de Republiek Tunesië inzake de bevordering en de wederzijdse bescherming van investeringen hebben de ondertekenende vertegenwoordigers overeenstemming bereikt over de volgende bepalingen, die een integrerend deel van het Verdrag vormen:

Ad artikel 4:

Elk van beide Verdragsluitende Partijen mag wetten en voorschriften handhaven:

a. die meldingen van overmakingen van deviezen vereisen, en,
b. die inkomstenbelastingen opleggen.

Bovendien kan elk van beide Partijen de rechten van schuldeisers beschermen of zorgdragen voor de naleving van uitspraken in scheidsrechterlijke procedures, door middel van de billijke en niet-discriminerende toepassing van haar recht.

Deze wetten en voorschriften mogen wat de eisen of de toepassing daarvan betreft, geen inbreuk maken op of afbreuk doen aan de in dit Verdrag gegarandeerde vrije overmaking zonder beperking of vertraging.

Voor het Koninkrijk der Nederlanden,

A. VAN DOK-VAN WEELE

Voor de Republiek Tunesië,

MOHAMED BACHROUCH

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT ON ENCOURAGEMENT AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS BETWEEN THE KINGDOM OF THE NETHERLANDS AND THE REPUBLIC OF TUNISIA

The Kingdom of the Netherlands and the Republic of Tunisia, hereinafter referred to as the "Contracting Parties",

Desiring to strengthen their traditional ties of friendship and to extend and intensify the economic relations between them particularly with respect to investments by the nationals of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognizing that agreement upon the treatment to be accorded to such investments will stimulate the flow of capital and technology and the economic development of the Contracting Parties and that fair and equitable treatment of investment is desirable,

Have agreed as follows:

Article 1

For the purposes of this Agreement:

a) the term "investments" means every kind of asset owned or controlled, directly or indirectly, and more particularly, though not exclusively:

(i) movable and immovable property as well as any other rights in rem in respect of every kind of asset;

(ii) rights derived from shares, bonds and other kinds of interests in companies and joint ventures;

(iii) claims to money, to other assets or to any performance having an economic value;

(iv) rights in the field of intellectual property, technical processes, goodwill and know-how;

(v) rights granted under public law or under contract, including rights to prospect, explore, extract and win natural resources.

b) the term "nationals" shall comprise with regard to either Contracting Party:

(i) natural persons having the nationality of that Contracting Party;

(ii) legal persons constituted under the law of that Contracting Party.

c) the term "territory" includes any area adjacent to the territorial sea which, in accordance with international law, is the exclusive economic zone or continental shelf of the State concerned, in which it exercises jurisdiction or sovereign rights.

Article 2

Either Contracting Party shall, within the framework of its laws and regulations, promote economic cooperation through the protection in its territory of investments of nationals of the other Contracting Party. Subject to its right to exercise powers conferred by its laws or regulations, each Contracting Party shall admit such investments.

Article 3

1. Each Contracting Party shall ensure fair and equitable treatment of the investments of nationals of the other Contracting Party and shall not impair, by unreasonable or discriminatory measures, the operation, management, maintenance, use, enjoyment or disposal thereof by those nationals. Each Contracting Party shall accord to such investments full security and protection.

2. More particularly, each Contracting Party shall accord to such investments treatment which in any case shall not be less favourable than that accorded either to investments of its own nationals or to investments of nationals of any third State, whichever is more favourable to the national concerned.

3. If a Contracting Party has accorded special advantages to nationals of any third State:

a) by virtue of agreements establishing customs unions, economic unions, monetary unions, regional economic organisations or similar institutions;

b) on the basis of interim agreements leading to such unions or institutions;

c) under an agreement for the avoidance of double taxation;

d) on the basis of reciprocity with regard to taxation, that Contracting Party shall not be obliged to accord such advantages to nationals of the other Contracting Party.

4. Each Contracting Party shall observe any obligation it may have entered into with regard to investments of nationals of the other Contracting Party.

5. If the provisions of law of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to the present Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by nationals of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by the present Agreement, such regulation shall to the extent that it is more favourable prevail over the present Agreement.

Article 4

The Contracting Parties shall guarantee that payments relating to an investment may be transferred. The transfers shall be made in a freely convertible currency, without restriction or delay. Such transfers include in particular though not exclusively:

a) profits, interest, dividends and other current income;

b) funds necessary for the operation, maintenance and development of an investment;

c) funds in repayment of loans;

d) royalties or fees;

e) an appropriate part of the earnings of natural persons;

f) the proceeds of sale or liquidation of the investment;

g) payments arising under Article 6.

Article 5

Neither Contracting Party shall take any measure of nationalisation or expropriation or any measure having a similar effect against an investment of a national of the other Contracting Party, unless the following conditions are complied with:

a) the measures are taken in the public interest and under due process of law;

b) the measures are not discriminatory;

c) the measures are taken against just compensation.

Such compensation shall:

- represent the genuine value of the investments affected, and shall, in order to be effective for the claimants, be paid and made transferable without delay to the territory of the Contracting Party of the claimants or any other country agreed upon by the claimants and the expropriating Contracting Party; and

- include an amount to compensate adequately for any delay in payment that may occur from the date of expropriation until the day of real payment, provided that the national cannot in reason be held responsible for the delay of payment.

d) the Contracting Parties guarantee that the transfer referred to in paragraph c) shall be made in the freely convertible currency chosen by the claimants.

Article 6

Nationals of the one Contracting Party who suffer losses in respect of their investments in the territory of the other Contracting Party owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, revolt, insurrection or riot shall be accorded by the latter Contracting Party treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, no less favourable than that which that Contracting Party accords to its own nationals or to nationals of any third State, whichever is more favourable to the nationals concerned.

Article 7

If the investments of a national of the one Contracting Party are insured against non-commercial risks or otherwise give rise to payment of indemnification in respect of such investments under a system established by law, regulation or government contract any subrogation of the insurer or re-insurer or Agency designated by the one Contracting Party to the rights of the said national pursuant to the terms of such insurance or under any other indemnity given shall be recognized by the other Contracting Party.

Article 8

Each Contracting Party hereby consents to submit any legal dispute arising between that Contracting Party and a national of the other Contracting Party concerning an investment of that national in the territory of the former Contracting Party to the International Centre for Settlement of Investment Disputes for settlement by conciliation or arbitration under the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States opened for signature at Washington on 18 March 1965. A legal person which is a national of one Contracting Party and which before such a dispute arises is controlled by nationals of the other Contracting Party shall in accordance with Article 25 (2) (b) of the Convention for the purpose of the Convention be treated as a national of the other Contracting Party.

Article 9

The provisions of this Agreement shall apply to all investments which have been made in accordance with the laws and regulations of the Contracting Party in the territory of which investments are made, after 1 January 1957.

Article 10

1. Any dispute between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of the present Agreement, which cannot be settled within a reasonable lapse of time by means of diplomatic negotiations, shall, unless the Parties have otherwise agreed, be submitted, at the request of either Contracting Party, to an arbitral tribunal, composed of three members. Each Contracting Party shall appoint one arbitrator and the two arbitrators thus appointed shall together appoint a third arbitrator as their chairman who is not a national of either Contracting Party.

2. If one of the Contracting Parties fails to appoint its arbitrator and has not proceeded to do so within two months after an invitation from the other Contracting Party to make such appointment, the latter Party may invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointment.

3. If the two arbitrators are unable to reach agreement, in the two months following their appointment, on the choice of the third arbitrator, either Contracting Party may invite the President of the International Court of Justice, to make the necessary appointment.

4. If, in the cases provided for in the paragraphs 2 and 3 of this Article, the President of the International Court of Justice is prevented from discharging the said function or is a national of either Contracting Party, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is prevented from discharging the said function or is a national of either Contracting Party the most senior member of the Court available who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

5. The tribunal shall decide on the basis of respect for the law. Before the tribunal decides, it may at any stage of the proceedings propose to the Contracting Parties that the dis-

pute be settled amicably. The foregoing provisions shall not prejudice settlement of the dispute ex aequo et bono if the Contracting Parties so agree.

6. Unless the Contracting Parties decide otherwise, the tribunal shall determine its own proeedure.

7. The tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be final and binding on the Contracting Parties.

Article 11

As regards the Kingdom of the Netherlands, the present Agreement shall apply to the part of the Kingdom in Europe, to the Netherlands Antilles and to Aruba, unless the notification provided for in Article 12, paragraph 1 provides otherwise.

Article 12

1. The present Agreement shall enter into force on the first day of the second month following the date on which the Contracting Parties have notified each other in writing that their constitutionally required procedures have been complied with, and shall remain in force for a period of fifteen years.

2. Unless notice of termination has been given by either Contracting Party at least six months before the date of the expiry of its validity, the present Agreement shall be extended tacitly for periods of fifteen years, whereby each Contracting Party reserves the right to terminate the Agreement upon notice of at least six months before the date of expiry of the current period of validity.

3. In respect of investments made before the date of the termination of the present Agreement the foregoing Articles shall continue to be effective for a further period of fifteen years from that date.

4. Subject to the period mentioned in paragraph 2 of this Article, the Kingdom of the Netherlands shall be entitled to terminate the application of the present Agreement separately in respect of any of the parts of the Kingdom.

5. On the entry into force of the present Agreement, the Agreement concluded between the Contracting Parties on encouragement of capital investments and protection of property with letters, signed May 23, 1963 at Tunis, as amended in 1971, shall be terminated and shall be replaced by the present Agreement.

Disputes arisen before the entry into force of the present Agreement shall continue to be ruled by the Agreement of May 23, 1963.

In witness whereof, the undersigned representatives, duly authorized thereto, have signed the present Agreement.

Done in duplicate at The Hague on 11 May, 1998, in the Netherlands, Arabic and English languages, the three texts being equally authentic. In case of difference of interpretation the English text will prevail.

For the Kingdom of the Netherlands:
A. VAN DOK-VAN WEELE

For the Republic of Tunisia:
MOHAMED BACHROUCH

PROTOCOL TO THE AGREEMENT BETWEEN THE KINGDOM OF THE NETHERLANDS AND THE REPUBLIC OF TUNISIA ON ENCOURAGEMENT AND RECIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

On the signing of the Agreement between the Kingdom of the Netherlands and the Republic of Tunisia on Encouragement and Reciprocal Protection of Investments, the undersigned representatives have agreed on the following provisions which constitute an integral part of the Agreement:

Ad Article 4

Either Contracting Party may maintain laws and regulations:

a) requiring reports of currency transfer and,

b) imposing income taxes.

Furthermore, either Party may protect the rights of creditors, or ensure the satisfaction of judgements in adjudicatory proceedings, through the equitable and non-discriminatory application of its laws.

Such laws and regulations shall not, regarding either the requirements or the application thereof, impair or derogate from the free unrestricted and undelayed transfer guaranteed in this Agreement.

For the Kingdom of the Netherlands:
A. VAN DOK-VAN WEELE

For the Republic of Tunisia:
MOHAMED BACHROUCH

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD RELATIF À L'ENCOURAGEMENT ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUE DES INVESTISSEMENTS ENTRE LE ROYAUME DES PAYS-BAS ET LA RÉPUBLIQUE DE TUNISIE

Le Royaume des Pays-Bas et la République de Tunisie

ci-après dénommés les Parties contractantes,

Désireux de renforcer les liens traditionnels d'amitié, d'étendre et d'intensifier leurs relations économiques mutuelles, notamment en ce qui concerne les investissements effectués par des ressortissants d'une Partie contractante sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant qu'un accord sur le traitement réservé à ces investissements stimulera les mouvements de capitaux et de technologies, ainsi que le développement économique des Parties contractantes et qu'un traitement juste et équitable des investissements est souhaitable,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier

Aux fins du présent Accord,

a. le terme « investissements » inclut tous les types d'avoirs et notamment mais non exclusivement :

i. les biens meubles et immeubles, ainsi que tous les autres droits réels pour chaque type d'avoirs ;

ii. les droits découlant d'actions, d'obligations et autres types de participation à des sociétés et à des co-entreprises ;

iii. les créances financières, celles sur d'autres types d'avoirs ou sur toutes prestations ayant une valeur économique ;

iv. les droits dans le domaine de la propriété intellectuelle, des procédés techniques, de la clientèle et du savoir-faire ;

v. les droits conférés par le droit public ou par contrat, y compris les droits concédés pour la prospection, l'exploration, l'extraction et l'acquisition de ressources naturelles ;

b. le terme « ressortissants » désigne, au regard de l'une ou l'autre Partie contractante :

i. les personnes physiques ayant la nationalité de ladite Partie contractante ;

ii. les personnes morales constituées conformément à la législation de ladite Partie contractante ;

c. le terme « territoire », inclut toute zone adjacente à la mer territoriale qui, conformément au droit international, constitue la zone économique exclusive ou le plateau conti-

nental de l'État intéressé, dans lequel ce dernier exerce sa juridiction et ses droits de souveraineté.

Article 2

Chaque Partie contractante encourage, dans le cadre de ses lois et règlements, la coopération économique en protégeant sur son territoire les investissements des ressortissants de l'autre Partie contractante. Elle accepte ces investissements en vertu de son droit à exercer les attributions qui lui sont conférées par ses lois et règlements.

Article 3

1. Chaque Partie contractante assure un traitement juste et équitable aux investissements des ressortissants de l'autre Partie contractante et n'entrave pas, par des mesures injustifiées ou discriminatoires, l'administration, la gestion, lc maintien, l'utilisation, la jouissance ou la cession de ces investissements par lesdits ressortissants. Chaque Partie contractante accorde à ces investissements une sécurité et une protection physiques totales.

2. En particulier, chaquc Partie contractante accorde à ces investissements un traitement qui, en tout état de cause, n'est pas moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements de ses propres ressortissants et à ceux des ressortissants de tout État tiers, le traitement le plus favorable à l'investissement concerné étant retenu.

3. Si une Partie contractante a accordé des avantages spéciaux aux ressortissants de tout État tiers :

a. en vertu d'accords établissant des unions douanières, des unions économiques, des unions monćtaires, des organisations économiques régionales ou des institutions de même nature ;

b. sur la base d'accords intérimaires aboutissant à de telles unions ou institutions ;

c. en vertu d'un accord en vue d'éviter la double imposition ;

d. sur la base de la réciprocité cn matière d'imposition,

ladite Partie contractante ne sera pas tenue d'accorder ses avantages aux ressortissants dc l'autre Partie contractante.

4. Chaquc Partie contractante respecte toute obligation qu'elle peut avoir contractée en ce qui concerne les investissements des ressortissants de l'autre Partie contractante.

5. Si les dispositions législatives de l'une ou l'autre des Parties contractantes ou les obligations rclevant du droit international en vigueur ou convenues ultérieurement entre les Parties contractantes en sus du présent Accord contiennent un règlement de caractère général ou spécifique, conférant aux investissements des ressortissants de l'autre Partie contractante un traitement plus favorable que celui qui est prévu par le présent Accord, ce règlement, dans la mesure où il est plus favorable, prévaut sur le présent Accord.

Article 4

Les Parties contractantes garantissent la transférabilité des paiements ayant trait aux investissements. Les transferts seront effectués en une monnaie librement convertible, sans restriction ni retard. Lesdits transferts comprendront particulièrement mais non exclusivement :

a. les bénéfices, intérêts, dividendes et autres revenus courants ;

b. les fonds nécessaires à l'exploitation, le maintien et le développement d'un investissement ;

c. les fonds représentant le remboursement de prêts ;

d. les redevances ou commissions ;

e. une portion appropriée des gains des personnes physiques ;

f. le produit de la vente ou de la liquidation de l'investissement ;

g. les paiements effectués en vertu de l'Article 6.

Article 5

Aucun des Parties contractantes ne prendra des mesures quelconque de nationalisation ou d'expropriation ni toute mesure ayant un effet de même nature à l'égard d'un investissement d'un ressortissant de l'autre Partie contractante, à moins que les conditions ci-après ne soient remplies :

a. les mesures sont prises dans l'intérêt public et dans le cadre d'une procédure régulière;

b. les mesures ne sont pas discriminatoires ;

c. les mesures sont prises en échange d'une indemnité équitable.

Ladite indemnité :

- représentera la valeur effective des investissements intéressés et sera, afin de satisfaire les demandeurs, versée et transférable sans délai au territoire de la Partie contractante de ses derniers ou de tout autre pays convenu par les demandeurs et la Partie contractante expropriatrice ; et

- inclura un montant destiné à indemniser équitablement pour tout retard de paiement susceptible d'intervenir à partir de la date d'expropriation jusqu'au jour du paiement effectif, à condition que le ressortissant intéressé ne soit pas raisonnablement tenu pour responsable du retard de paiement.

d. les Parties contractantes garantissent que le transfert visé au paragraphe c sera effectué dans une monnaie librement convertible choisie par les demandeurs.

Article 6

Les ressortissants d'une Partie contractante, dont les investissements effectués sur le territoire de l'autre Partie contractante subissent des pertes du fait d'une guerre ou autre conflit armé, d'une révolution, d'un état d'urgence national, d'une rébellion, d'une insurrec-

tion ou de troubles, bénéficient de la part de ladite Partie contractante, en ce qui concerne la restitution, l'indemnisation, le dédommagement ou tout autre règlement, d'un traitement qui n'est pas moins favorable que celui que cette autre Partie contractante accorde à ses propres ressortissants ou aux ressortissants d'États tiers, en appliquant celui des deux traitements qui est le plus favorable aux ressortissants intéressés.

Article 7

Si les investissements d'un ressortissant d'une Partie contractante sont assurés contre des risques non commerciaux ou sont justifiables de toute autre manière du versement d'une indemnité en vertu d'un régime institué par la loi, par un règlement ou par un contrat public, toute subrogation de l'assureur ou du réassureur ou de l'organisme désigné par cette Partie contractante aux droits dudit ressortissant aux termes de cette assurance ou au titre de toute autre indemnité octroyée, est reconnue par l'autre Partie contractante.

Article 8

Chaque Partie contractante consent ici à soumettre tout différend juridique survenant entre ladite Partie contractante et un ressortissant de l'autre Partie contractante en ce qui concerne un investissement dudit ressortissant sur le territoire de la première Partie contractante au Centre international pour le règlement des différends en matière d'investissement par conciliation ou par arbitrage en vertu de la Convention relative au règlement des différends en matière d'investissement entre États et ressortissants d'autres États, ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965. Toute personne morale qui est un ressortissant d'une Partie contractante et qui, avant que ne survienne ledit différend, est contrôlée par des ressortissants de l'autre Partie contractante sera, conformément à l'alinéa b du paragraphe 2 de l'Article 25 de la Convention aux fins de la Convention, traité comme un ressortissant de l'autre Partie contractante.

Article 9

Les dispositions du présent Accord s'appliquent à tous les investissements effectués conformément au lois et règlements de la Partie contractante sur le territoire de laquelle les investissements sont effectués, à partir du 1er janvier 1957.

Article 10

1. Tout différend entre les Parties contractantes concernant l'interprétation ou l'application du présent Accord qui ne peut être réglé dans un délai raisonnable à partir de la date de notification du différend par voie de consultations est, à moins que les Parties en décident autrement, soumis à un tribunal d'arbitrage composé de trois membres. Chaque Partie contractante désigne un arbitre et les deux arbitres ainsi désignés nomment comme Président du tribunal d'arbitrage un troisième arbitre qui n'est ressortissant d'aucune des Parties.

2. Si l'une des Parties n'a pas désigné son arbitre et n'a pas donné suite dans un délai de deux mois, à l'invitation de procéder à cette désignation, qui lui est adressée par l'autre Par-

tie, cette dernière peut demander au Président de la Cour internationale de Justice de procéder à la désignation nécessaire.

3. Si les deux arbitres ne peuvent se mettre d'accord sur le choix du troisième arbitre au cours des deux mois suivant leur désignation, l'une ou l'autre des Parties contractantes peut demander au Président de la Cour internationale de Justice de procéder à la désignation nécessaire.

4. Si, dans les cas prévus aux paragraphes 2 et 3 du présent Article, le Président de la Cour internationale de Justice est empêché de s'acquitter de cette tâche, ou s'il est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, le Vice-président est prié de procéder aux nominations nécessaires. Si le Vice-président est empêché de s'acquitter de cette tâche, ou s'il est un ressortissant de l'une ou l'autre des Parties contractantes, le membre de rang immédiatement inférieur de la Cour, qui n'est pas un ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante, est prié de procéder à la désignation nécessaire.

5. Le tribunal statue sur la base du respect du droit. Avant de se prononcer, le tribunal peut à toute étape de la procédure, proposer aux Parties de régler le différend à l'amiable. Les dispositions qui précèdent ne portent pas préjudice au règlement du différend ex æquo et bono si les Parties y consentent.

6. Sauf si les Parties en déeident autrement, le tribunal fixe lui-même sa procédure.

7. La décision du tribunal est prise à la majorité des voix. Cette décision est définitive et contraignante pour les Parties.

Article 11

En ce qui concerne le Royaume des Pays-Bas, le présent Accord s'applique à la partie du Royaume située en Europe, aux Antilles néerlandaises et à Aruba, à moins que la notification prévue au paragraphe 1 de l'Article 12 du présent Accord en dispose autrement.

Article 12

1. Le présent Accord entre en vigueur le premier jour du deuxième mois qui suit la date à laquelle les Parties contractantes se sont notifié par écrit l'achèvement des formalités constitutionnelles requises dans leurs pays respectifs, et il le demeure pendant quinze ans.

2. Sauf si l'une des Parties contractantes notifie à l'autre son intention de le dénoncer six mois au moins avant la date d'expiration de sa validité, le présent Accord est prorogé tacitement pour des périodes de quinze ans, chaque Partie contractante se réservant le droit de le dénoncer moyennant un préavis d'au moins six mois avant la date d'expiration de la période de validité en cours.

3. En ce qui concerne les investissements effectués avant la date de dénonciation du présent Accord, les dispositions des Articles qui précèdent demeurent en vigueur pendant une nouvelle période de quinze ans à partir de cette date.

4. Sous réserve de la période mentionnée au paragraphe 2 du présent Article, le Royaume des Pays-Bas est en droit de mettre fin séparément aux dispositions du présent Accord pour toute partie du Royaume.

5. À la date d'entrée en vigueur du présent Accord, l'Accord conclu entre les Parties contractantes relatif à l'encouragement des investissements de capital et à la protection des biens, avec lettres, signé le 23 mai 1963 à Tunis, tel qu'il a été modifié en 1971, prendra fin et sera remplacé par le présent Accord.

Les différends survenant avant la date d'entrée en vigueur du présent Accord continueront d'être réglés en vertu des dispositions de l'accord du 23 mai 1963.

En foi de quoi, les représentants soussignés, dûment autorisés à cet effet, ont signé le présent Accord.

Fait en double exemplaire à la Haye le 11mai 1998, dans les langues néerlandaise, arabe et anglaise, les trois textes faisant également foi.

En cas de divergence d'interprétation, le texte en anglais prévaudra.

Pour le Royaume des Pays-Bas :

A. VAN DOK-VAN WEELE

Pour la République de Tunisie :

MOHAMED BACHROUCH

PROTOCOLE À L'ACCORD ENTRE LE ROYAUME DES PAYS-BAS ET LA RÉPUBLIQUE DE TUNISIE RELATIF À L'ENCOURAGEMENT ET À LA PROTECTION RÉCIPROQUE DES INVESTISSEMENTS

À la signature de l'Accord entre le Royaume des Pays-Bas et la République de Tunisie relatif à l'encouragement et à la protection réciproque des investissements, les représentants soussignés sont convenus des dispositions qui suivent, lesquelles font partie intégrante de l'Accord :

Ad Article 4

Les deux Parties contractantes maintiendront des lois et règlements :

a. exigeant que soient effectués des rapports relatifs au transfert de monnaie et,

b. appliquant des impôts sur le revenu.

En outre, les Parties contractantes pourront protéger les droits des créanciers ou assurer que les jugements rendus dans le cadre de procédures judiciaires sont exécutés, dans le cadre de l'application équitable et non discriminatoire de leur législation respective.

Lesdites législations et lesdits règlements, en ce qui concerne leurs conditions ou leur application, n'entraveront pas le libre transfert sans restriction ni délai, garanti dans le présent Accord ni ne l'enfreindront.

Pour le Royaume des Pays-Bas :

A. VAN DOK-VAN WEELE

Pour la République de Tunisie :

MOHAMED BACHROUCH